

Distr.: General
11 September 2023
Arabic
Original: English and French

الجمعية العامة



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة الرابعة والسبعون

13-9 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البند 4(ب) من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقارير عن أعمال اللجنة الدائمة: الميزانيات

البرنامجية والإدارة والرقابة المالية والإشراف الإداري

البيانات المالية لعام 2022 كما وردت في تقرير مجلس مراجعي الحسابات
إلى الجمعية العامة عن البيانات المالية المراجعة لصناديق التبرعات التي
يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للسنة المنتهية في
كانون الأول/ديسمبر 2022

تقرير المفوض السامي*

إضافة

أهم المسائل والتدابير المتخذة استجابةً لتقرير مجلس مراجعي الحسابات لعام 2022

أولاً - مقدمة

1- يقدّم هذا التقرير لمحة عامة عن أهم النتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة (المجلس) من مراجعته البيانات المالية لصناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (المفوضية) للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وكذلك عن التدابير التي اتخذتها أو اقترحتها المفوضية استجابةً للتوصيات البالغة الأهمية الصادرة في عام 2022 وتلك المتبقية من أعوام سابقة⁽¹⁾.

2- وأعدت المفوضية البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وكانت الغاية من مراجعة الحسابات، في المقام

* وفقاً للمقرر الوارد في الفقرة 19 من الوثيقة A/71/12/Add.1، لا تخضع هذه الوثيقة لنمط تقديم الوثائق الرسمية العادي وشُتتت من شرط التوزيع المتزامن.

(1) انظر A/AC.96/74/4.



الأول، أن يكون المجلس رأياً عن بيانات المفوضية المالية، واشتملت هذه المراجعة على استعراض عام للنظم المالية والضوابط الداخلية، إضافة إلى فحص اختباري لسجلات المحاسبة وغيرها من أدلة الإثبات في حدود ما ارتآه المجلس ضرورياً لتكوين رأي عن البيانات المالية. وأثناء مراجعة الحسابات، زار المجلس شخصياً مقر المفوضية في جنيف، سويسرا، ومركز الخدمات العالمية التابع لها في بودابست، هنغاريا. وزار أيضاً ست عمليات قطرية (رومانيا وكولومبيا وكينيا وماليزيا ومصر والنيجر).

3- وبعد أن أجرى المجلس فحصه، خلص إلى أن البيانات المالية تعرض بشكل عادل، في كافة الجوانب المادية، الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية التي سجلتها المفوضية في السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

4- ووفقاً للبند 5-7 من النظام المالي للأمم المتحدة، استعرض المجلس أيضاً عمليات المفوضية بغرض إبداء ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية والنظام المحاسبي والضوابط المالية الداخلية وبشأن إدارة المنظمة وتنظيمها بوجه عام.

5- ووضع المجلس تقريراً بأهم الاستنتاجات وأصدر 17 توصية جديدة في المجالات التالية: (أ) المالية والميزانية، (ب) إدارة المخاطر، (ج) المشتريات.

6- ولاحظ المجلس أن من بين 77 توصية معلقة صدرت لعام 2021 ولأعوام سابقة، تم تقييم 36 توصية (47 في المائة) على أنها نُفذت أو تجاوزتها الأحداث وأُغلقت، بينما كانت 41 توصية (53 في المائة) قيد التنفيذ وقت الاستعراض. وتتعلق 27 توصية من التوصيات الأخيرة بعام 2021، وسبع توصيات منها بعام 2020، وسبع توصيات أخرى بعام 2019. ولاحظ المجلس استمرار إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات التي لم يُبْت فيها بعد. ويتعلق بعض التوصيات قيد التنفيذ بمشاريع ومبادرات لا تزال قيد التنفيذ أو قيد البلورة، مثل تنفيذ نظام جديد لتخطيط الموارد المؤسسية.

7- وتُجمل هذه الوثيقة أهم استنتاجات المجلس لعام 2022 والتدابير التي تعتمد المفوضية اتخاذها لأجل معالجتها. ويتضمن المرفق قائمة بالتوصيات الرئيسية الـ 14 الجديدة الصادرة في تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022، فضلاً عن التوصيات الرئيسية المعلقة من أعوام سابقة، إلى جانب الإجراءات المتخذة لأجل تنفيذها.

8- وستتاح، على صفحة اللجنة الدائمة على الإنترنت تحت وثائق اجتماع اللجنة الدائمة الثامن والثمانين، مصفوفة تتضمن معلومات إضافية عن التدابير التي اتخذتها المفوضية، والتواريخ المحددة المقدرة لتنفيذ التوصيات الـ 17 الجديدة الصادرة في عام 2022 والتوصيات الـ 41 المعلقة من الأعوام السابقة.

ثانياً - أهم النتائج المتعلقة بمراجعة الحسابات لعام 2022

ألف - الشؤون المالية وشؤون الميزانية

9- أبدى المجلس ملاحظات بشأن الشؤون المالية والميزانية، ومن ضمنها عرض بيان المركز المالي ومقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية، والمخزونات، والخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، والممتلكات، والمحاسبة المتعلقة بالأصول، والرقابة الداخلية.

عرض بيان المركز المالي فيما يتعلق بـ "صندوق استحقاقات الموظفين"

10- لاحظ المجلس أن بيان الوضع المالي للمفوضية (البيان الأول) قد خرج عن الفقرتين 95 و39 من المعيار 1 وعن الفقرة 65 من المعيار 8 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لأن رصيد صندوق استحقاقات الموظفين يعوض الخصوم المرتبطة به بدلاً من إظهار الوضع النقدي. وقد أشير إلى هذه المسألة أيضاً في تقرير المجلس A/74/5/Add.6 لعام 2019. وتماشياً مع الفقرتين 31 و32 من المعيار 1 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عززت المفوضية ملاحظات الإفصاح الواردة في بياناتها المالية لعام 2022 فقالت إنها خرجت بشكل استثنائي عن الفقرة 95 من المعيار 1 من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام امتثالاً لقواعد المالية الداخلية التي انحرفت عن هذه المعايير.

11- واعتبر المجلس أن الكشف المقدمة تتناول التوصية السابقة في إطار مراجعة الحسابات بشأن صندوق استحقاقات الموظفين. ولم تقدّم أي توصية أخرى في هذا الصدد، لكن المجلس رأى أن العرض الحالي، فيما عدا الجوانب التقنية المتعلقة بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا يدرج في البيان الأول، بل في الملاحظات على البيانات المالية فقط، حقيقتين رئيسيتين:

- كان لدى صندوق استحقاقات الموظفين، في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، احتياطي إيجابي يبلغ 737,7 مليون دولار (وليس "احتياطي سلبي" قدره 351,2 مليون دولار) وفي المقابل، بلغ الفائض المتراكم 2 765,1 مليون دولار (وليس 3 854,1 مليون دولار)؛
- لم تكن أصول الصندوق "مرصودة" من أصول المفوضية الأخرى، لأن صندوق استحقاقات الموظفين ليس "صندوقاً لاستحقاقات الموظفين الطويلة الأجل" مفصلاً قانوناً على النحو المحدد في الفقرة 8 من المعيار 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولا يعني قرار إنشاء هذا الصندوق ضمناً أن استخدامه متاح فقط لتمويل استحقاقات الموظفين، لأنه يبقى متاحاً لدائني الكيان المحاسبي.

مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية

12- اعتبر المجلس أن المفوضية قد حسّنت في عام 2022 مقارنة الميزانية والمبالغ الفعلية (البيان الخامس والملاحظة 7) بأن عالجت جميع متطلبات عرض معلومات الميزانية في البيانات المالية (المعيار 24 من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام). ولاحظ المجلس أنه لم تُجرَ هذه المقارنة في البيانات المالية السابقة بين موارد الميزانية المتاحة وبين المصروفات الفعلية، على النحو الذي يقتضيه المعيار 24 من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، بل بينه وبين "التقييم المعتمد على أساس الاحتياجات"، المبني على تقدير احتياجاتها. وبناءً على ذلك، خلص المجلس إلى أن إدخال المعلومات المتعلقة بالتمويل المتاح للعام يطابق تعريف "الميزانية المعتمدة" لأغراض الفقرة 7 من المعيار 24 من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

13- وفي حين أدخلت المفوضية تعديلات لأغراض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على عرضها للبيان الخامس وعلى المذكرة 7 استجابةً لتعليقات المجلس، فإنها تؤكد أن ميزانيتها القائمة على الاحتياجات لا تزال هي الميزانية التي استعرضتها ووافقت عليها اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، وأن هذه الميزانية لا تزال هي الميزانية المدرجة في التقرير، إلى جانب الأموال المتاحة، في البيان الخامس من البيانات المالية.

الموجودات والخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين ومحاسبة الممتلكات والمنشآت والمعدات

14- وجد المجلس عدة نقاط ضعف في المحاسبة المتعلقة بالمخزونات والموجودات والمواد الاستهلاكية. ولاحظ المجلس على وجه الخصوص (أ) بعض أوجه القصور في طريقة حساب تكاليف الشحن المرسلة، (ب) استخدام نفس محددات الهوية للأصناف التي تختلف أحياناً من حيث طبيعتها، مما يعوق إجراء تقييم موثوق لمتوسط التكاليف. ولذلك، أوصى المجلس بأن تطبق المفوضية محددات لهوية الموجودات، بدلاً من المحددات العامة، على أصناف ذات طبيعة غير متماثلة، وبأن تغتم أيضاً فرصة النظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية لأجل تحسين نوعية حساب تكاليف الشحن. وستنفذ المفوضية هذه التوصيات من خلال وظائف في النظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية، حيث تسجل الأصناف تحت نفس محدد هوية الصنف إذا كانت ذات طبيعة متماثلة أو قابلة للاستبدال. وسيراجع استخدام العناصر العامة. وستنفذ المفوضية أيضاً نهجاً جديداً وأكثر دقة لحساب تكاليف الشحن التي تتعين رسملتها.

15- وفيما يتعلق بتقييم الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، لاحظ المجلس أن هناك حاجة إلى المزيد من الوضوح في تحديد مسؤوليات كل من المفوضية والخبير الاكتواري الخارجي في أداء الضوابط الرئيسية على بارامترات معقدة مثل الافتراضات وبيانات التعداد وتحليل الحساسية. ولذلك، أوصى المجلس بأن تصدر المفوضية سياسة بشأن تقييم الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين تصف فيها الضوابط التي تُنسب على التوالي إلى المفوضية وإلى خبريها الاكتواري. واستجابة لذلك، تعكف المفوضية على صياغة تعليمات تصف الضوابط الرئيسية التي يجب أن يطبقها كل من المفوضية وخبريها الاكتواري في حساب الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

16- واستعرض المجلس تقييم أصول المفوضية ورأى أنه ربما تكون هناك مبالغة في تقدير قيمة بعض الأصول وأنه ينبغي، في نهاية العام، خفض قيمة المركبات المحتفظ بها مدة طويلة في مستودع عالمي للمخزونات قبل إرسالها، امتثالاً للمعيار 21 من معايير المحاسبة الدولية. ولذلك، أوصى المجلس بأن تجري المفوضية جميع تخفيضات القيمة اللازمة عن طريق استعراض سنوي لجميع الأصول التي مضى عليها أكثر من سنة واحدة، ولا سيما منها المركبات الموجودة في مستودعات بعينها. واستجابة لذلك، شرعت المفوضية في سياسة لاستهلاك المركبات المحتفظ بها لمدة تزيد على سنة واحدة في مواقع تخزين كبرى يكون فيها أثر الاستهلاك كبيراً.

الرقابة الداخلية وحقوق الدخول إلى نظام تخطيط الموارد المؤسسية

17- استعرض المجلس عملية إعداد بيان الرقابة الداخلية للمفوضية، ورأى أنه ينبغي أن توافق المكاتب الإقليمية على التقييم الذاتي الذي يصدره كل مكتب قطري قبل إحالته إلى المقر، فهي لديها معرفة معمّقة بمواطن القوة والضعف في الكيانات الخاضعة لإشرافها. ورأى المجلس أيضاً أن بيان الرقابة الداخلية وعمليات سياسة إدارة المخاطر في المؤسسة سيستفيدان من تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات من أجل التركيز على أكثر الاحتياجات فائدة من حيث الرقابة والمساءلة وتخفيف العبء الواقع على كاهل المدراء. ولذلك، أوصى المجلس بأن تعزز المفوضية دور المكاتب الإقليمية في عملية الرقابة الداخلية. ورداً على ذلك، أوضحت المفوضية أن مكاتبها الإقليمية تستشار في البداية عند استعراض الاستبيان لأجل الاطلاع على خصوصيات الدورة وأن الفرصة تتاح لها لكي توجه الانتباه إلى المخاطر والضوابط الجديدة التي يمكن إدراجها في الاستبيان. وللمكاتب الإقليمية أيضاً دور في تحليل نتائج استبيانات الرقابة الداخلية للمفوضية وفي مناقشة هذه النتائج والإجراءات العلاجية التي يمكن اتخاذها كل في منطقته، بناءً على نتائج العملية السنوية. وستواصل المفوضية استكشاف الخطوات اللازمة لزيادة إشراك المكاتب في استعراض وإقرار التقديرات الأولية التي تضعها المكاتب القطرية كل في منطقته.

18- ولاحظ المجلس أن المفوضية لم تكمل عمليات إتاحة تزويد المستخدمين وإلغاء تزويدهم ولا عمليات استعراضها دورياً في إطار نظام إدارة النظم والموارد والأشخاص. ورأى المجلس أنه ينبغي تنفيذ الضوابط الرئيسية على هذه العمليات، وأوصى لذلك السبب بأن توفر المفوضية حقوق الدخول في نظامها السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية، مع مراعاة الفصل بين الواجبات والتغييرات في وظائف الموظفين. واستجابة لذلك، ستوسع المفوضية نطاق المكافئ المستقبلي لخطة تفويض السلطة الحالية بحيث تشمل الأدوار التي تستخدمها المفوضية بنشاط في النظام السحابي لتخطيط الموارد المؤسسية، وستضع إجراءات لتحديد الأدوار ومنع تضاربها. وستنظر المفوضية أيضاً في إدراج ضوابط مؤتمتة في النظام السحابي لتخطيط الموارد المؤسسية.

باء - إدارة المخاطر

19- لاحظ المجلس أن عملية إدارة المخاطر في المفوضية قد بلغت مستوى عالياً من النضج. غير أن المجلس لاحظ أيضاً أنه لا يزال هناك متسع حقيقي للتحسين، لا سيما فيما يتعلق بفعالية إدارة المخاطر في الميدان واتساقها. ولاحظ المجلس، على وجه الخصوص، الحاجة إلى تقييم الفائدة من أداة تسجيل المخاطر على الإنترنت في إدارة أدنى المخاطر. ورأى المجلس أيضاً أن من الممكن زيادة القيمة المضافة التي تحققها المكاتب الإقليمية في إدارة المخاطر من خلال الإبلاغ المتعدد الأقطار أو الإقليمي؛ وأن الهدف الرئيسي المتمثل في إدماج إدارة المخاطر في الدورة التشغيلية لم يتحقق بعد بالكامل؛ وأن هناك حاجة إلى مزيد من الاتساق بين العمليات فيما يتعلق بترتيب المخاطر من حيث الأولوية وممارسة تصاعد المخاطر. ولاحظ المجلس كذلك أن نشر هذا النوع من الأدوات وتفعيلها على الصعيد القطري يتطلبان منهجية قوية تكيف مع بيئات متنوعة، بالإضافة إلى إعداد بيان تقبل المخاطر المؤسسية، الجاري على قدم وساق.

20- ولذلك، أوصى المجلس بأن تكفل المفوضية مزيداً من الاتساق في طريقة استعراض المخاطر وتصعيدها إلى مستوى المكاتب الإقليمية، وبأن تعيد تقييم مستوى الرصد اللازم بشأن المخاطر الأقل خطورة. وأوصى المجلس كذلك بأن تعتمد المفوضية، استكمالاً لإصدار بيانها الخاص بتقبل المخاطر المؤسسية، منهجية متسقة لكي تحدد داخلياً مدى تحملها للمخاطر التشغيلية على الصعيد الميداني.

21- واستجابة لهذه التوصيات، ستقوم المفوضية بوضع ونشر إرشادات لضمان تصعيد المخاطر باتساق وفعالية أكبر، فضلاً عن إرشادات بشأن التعامل مع المخاطر الأقل خطورة. وبالإضافة إلى وضع بيان تقبل المخاطر المؤسسية، ستعمل المفوضية مع عينة من العمليات القطرية لأجل تجريب تحديد مدى تحمل المخاطر فيما يتعلق ببعض المقاييس الرئيسية على المستوى التشغيلي. واستناداً إلى هذه المشاريع التجريبية، ستضع المفوضية منهجية متسقة لكي تحدد داخلياً مدى تحمل المخاطر التشغيلية، يمكن تعميمها على نطاق أوسع.

جيم - المشتريات

22- استعرض المجلس عملية الشراء في المفوضية وأحاط علماً بتوحيد قواعدها المتعلقة بالمشتريات وباستكمالها مؤخراً. ومع ذلك، لاحظ المجلس أنه لا تزال هناك حاجة إلى معالجة بعض أوجه القصور لأجل تحسين الفعالية والكفاءة. وتتعلق أوجه القصور هذه على وجه الخصوص بما يلي: (أ) الزيادة الكبيرة في عتبة التماس العروض الرسمية في الحالات العادية، مما يزيد من خطر عدم التقيد بمبدأي أعلى جودة بأفضل سعر والمنافسة العادلة، فضلاً عن خطر الغش والفساد، (ب) في حالات الطوارئ، تقديم اللجنة الإقليمية المعنية بالعقود منح العقود لأجل استعراضها والموافقة عليها. وعليه، أوصى المجلس بأن تتفح

المفوضية إطار المشتريات لعام 2021 وذلك بخفض عتبة الالتماسات الرسمية لأجل ضمان الرصد والإشراف الفعالين على إجراءات الشراء، وبسد الثغرات الرئيسية، لا سيما فيما يتعلق بالتخطيط والتدريب ومؤهلات الموظفين.

23- وليس لدى المفوضية دليل على أن عتبات مشترياتها أعلى مما يجب، ولكنها ستجري استعراضاً معمقاً آخر يستند إلى تحليل البيانات المتعلقة بجميع العمليات، يكمله استعراض عينة من إجراءات الشراء بقيم أعلى من العتبة وأخرى أدنى منها في عمليات مختارة. وستساعد هذه المراجعات في تقييم تجربة العمل بالعتبة الحالية. وتتفق المفوضية أيضاً سياساتها وتعليماتها الإدارية المتعلقة بالمشتريات، وهي تخطط، كجزء من هذه السياسة المنقحة، لتشديد التوجيهات المتعلقة بتخطيط المشتريات، فضلاً عن تدريب ومؤهلات موظفي المشتريات.

قيادة المشتريات والتخطيط والرصد وتوزيع المسؤوليات

24- بين المجلس أن المفوضية بحاجة إلى تعزيز خبرتها في مجال المشتريات بغية ضمان تحديد الاحتياجات من حيث المهام المتصلة بالمشتريات تحديداً دقيقاً على كل مستوى من مستويات الإدارة، وإلى إتاحة التدريب الأولي والمستمر المناسب. ولاحظ المجلس أن ممارسة تخطيط المشتريات في المفوضية تعاني، على ما يبدو، من ضعف رصد الأدوات القائمة، ولا سيما خطط المشتريات الموحدة على الصعيد القطري من جهة، ومن عدم وجود تخطيط أكثر شمولاً للمشتريات يسمح بتوقع احتياجات كل كيان وتحسين مواءمة هذه الاحتياجات مع عمليات الميزانية، من جهة أخرى. ولاحظ المجلس كذلك أنه لا يزال يتعين على المفوضية أن تجري تعديلات طفيفة على تعريف المستوى - العالمي أو الإقليمي أو القطري - الذي يبدو أن الشراء فيه هو الأكثر فائدة وكفاءة.

25- وبناء عليه، أوصى المجلس بأن تعزز المفوضية قيادتها الاستراتيجية في مجال المشتريات على أعلى المستويات وبأن تخصص أنشطة الشراء التي ستتخذ على مستوى العمليات القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر بأكثر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. وأوصى المجلس كذلك بأن تحدد المفوضية وتتخذ تخطيطاً للعرض والطلب حسب أولويات كل كيان وبأن تحدد أدوات وآليات إضافية لرصد المشتريات على مدار السنة.

26- واستجابة لذلك، نقحت المفوضية نموذجها التشغيلي للإمدادات، الذي يجري تنفيذه حالياً. والهدف من هذا الإطار الجديد هو تعزيز القيادة في مجال المشتريات وتحديد المسؤوليات على مستوى العمليات القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر تحديداً أوضح. والهدف منه أيضاً هو تعزيز القدرة على الشراء على جميع المستويات، ولا سيما بإسناد دور أقوى إلى أفرقة الإمداد التابعة للمكاتب لأجل تنسيق التخطيط السنوي للمشتريات على الصعيد الإقليمي. وستراجع دائرة إدارة الإمدادات في المقر أي جزء من خطة الشراء الموحدة الإجمالية ينبغي توريده دولياً مقارنة بما يجب شراؤه محلياً (من خلال أفرقة الإمدادات المحلية أو الإقليمية).

إدارة المخاطر ذات الصلة بالمشتريات وإدارة الموجودات

27- لاحظ المجلس أن المفوضية تواجه صعوبات في استخدام مخزوناتاها على أفضل وجه وفي تجنب المشتريات غير الضرورية أو التبذير. ومن ثم، رأى المجلس أن هناك حاجة إلى مزيد من عمليات التحقق المنهجية والآلية لضمان الربط الفعال بين المشتريات وإدارة الموجودات. ووجد المجلس أن المفوضية أوضحت مؤخراً وظيفة الرقابة التي تضطلع بها مكاتبها الإقليمية، لكن الخطوة الحاسمة تتمثل في تنفيذ هذا الإطار الجديد وفي تمكين المكاتب وفي مساءلتها فعلياً عن إدارة المخاطر المتصلة بالمشتريات. ولاحظ المجلس كذلك أنه يتعين أيضاً على المكاتب القطرية أن تعزز ضوابطها الداخلية فيما يتعلق بالمخاطر، ولا سيما فيما يتعلق بالمشتريات التي لا تغطيها لجانها المعنية بالعمود.

28- ووقف المجلس على عدد من مواطن الضعف فيما يتعلق بامتثال ممارسات الشراء في المفوضية للقواعد السارية، من جملتها: عدم إدارة أوامر الشراء؛ وعدم كفاية مستندات المدفوعات؛ وعمليات منح العقود التي تخرج عن مبادئ الإنصاف والشفافية وأعلى قيمة مقابل المال ومصلحة المنظمة؛ والمعلومات غير الكاملة التي تقدّم إلى أعضاء اللجان المعنية بالعقود.

29- وأوصى المجلس بأن تضع المفوضية نهجاً أكثر انتظاماً في طريقة الربط بين المشتريات وبين إدارة الموجودات؛ وبأن تعزز دور "خط الدفاع" الثاني بشأن الضوابط الداخلية الرئيسية لعمليات الشراء، حتى على المستوى الإقليمي؛ وبأن تستعرض بانتظام أكثر حالات عدم الامتثال شيوعاً في مجال الشراء وبأن تتخذ التدابير المناسبة لمعالجة الأسباب الجذرية وراء مواطن الضعف هذه، من أجل تحسين الرقابة على عمليات الشراء على جميع المستويات.

30- وتعترم المفوضية معالجة هذه التوصيات من خلال الإعداد في النظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية، الذي سيمكن مدير فئة من الفئات أو المشتري من تقييم خيارات توريد بديلة، من بينها التوريد من المخزون الموجود. كما ستضمّن فحوصات وتنبهات إضافية كتدابير لتحسين المخزون الموجود أو الذي هو في طور الإعداد. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف المفوضية على إدخال نموذج جديد لتشغيل الإمدادات بهدف تقوية أفرقة المشتريات في المكاتب الإقليمية، وجعلها مسؤولة عن المشتريات المحلية المعقدة التي كانت تقوم بها أفرقة قطرية فيما مضى. وستتولى عملية الشراء الدولية أيضاً دائرة معززة لإدارة الإمدادات.

31- وفيما يتعلق بالامتثال، ما فتئت المفوضية تستعرض وتحلل حالات عدم الامتثال ذات الصلة بأنشطة الشراء، وستواصل استكشاف كيفية تحسين هذا التحليل أكثر، بوسائل منها مثلاً تحديد الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى عدم الامتثال أو بواسطة إجراء عمليات تحقق إضافية على عينات من أنشطة الشراء.

ثالثاً - الاستنتاج

32- تؤكد المفوضية من جديد التزامها بالاستجابة لتوصيات المجلس وبمواصلة تحسين الإجراءات والنظم والضوابط من أجل التخفيف من المخاطر المحددة. وستساعد استنتاجات المجلس وتوصياته المنظمة على ترتيب الأولويات فيما يتعلق بمواردها في تلك المجالات التي تكون فيها أكثر عرضة للمخاطر.

المرفق

التوصيات الرئيسية الصادرة في عام 2022 أو المتبقية من أعوام سابقة والتدابير المتخذة لتنفيذها

التوصيات

إجراءات تنفيذ التوصيات

(تقرير مراجعة الحسابات لسنة/رقم الفقرة)

أولاً - التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022

ألف - الشؤون المالية وشؤون الميزانية

2022/56 - يوصي المجلس بأن تطبق المفوضية معرفات موجودات بعينها للأصناف ذات الطبيعة غير المتشابهة، بدلاً من المعرفات العامة.	تعكف المفوضية حالياً على تنفيذ نظام سحابي جديد لتخطيط الموارد المؤسسية تسجل فيه الأصناف تحت نفس معرف الصنف إذا كانت متماثلة بطبيعتها أو قابلة للاستبدال. وسيقلل من استخدام العناصر العامة إلى أدنى حد.
(الفقرة 56 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022)	
2022/63 - يوصي المجلس بأن تكتسب المفوضية فرصة العمل بالنظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية لأجل تحسين جودة حساب تكاليف الشحن.	ستتبع المفوضية نهجاً جديداً في حساب تكاليف الشحن. فستتم، في النظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية، رسملة تكلفة الشحن على أساس تكاليف الشحن المفوترة. أما بالنسبة للترعرات العينية، فستسجل تكاليف الشحن كجزء من قيمة التبرع.
(الفقرة 63 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022)	
لذلك، أوصى المجلس بأن تصدر المفوضية سياسة بشأن تقييم الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين تصف فيها الضوابط التي تُنسب على التوالي إلى المفوضية وإلى خبيرها الاكتواري.	استجابة لذلك، تعكف المفوضية على صياغة تعليمات تصف الضوابط الرئيسية التي يجب تطبيقها في حساب الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين، من قبل كل من المفوضية وخبيرها الاكتواري. وستوضع التعليمات في صيغتها النهائية وتتفد في دورة تقديم التقارير المالية السنوية المقبلة.
(الفقرة 83 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022)	
2022/117 - يوصي المجلس بأن تجري المفوضية جميع عمليات خفض القيمة اللازمة من خلال مراجعة سنوية لجميع الأصول التي مضى عليها أكثر من عام واحد، وخاصة المركبات الموجودة في المستودعات الثلاثة (روتردام في هولندا (مملكة) وتشونبورج في تايلاند وديبي في الإمارات العربية المتحدة).	سُرعت المفوضية بالفعل في سياسة لاستهلاك المركبات المحتفظ بها مدة تزيد على سنة في مواقع التخزين الرئيسية التي يكون فيها أثر الاستهلاك كبيراً.
(الفقرة 117 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022)	
2022/126 - يوصي المجلس بأن تعزز المفوضية دور المكاتب الإقليمية في عملية الرقابة الداخلية.	تُستشار المكاتب الإقليمية للمفوضية في البداية عندما يُستعرض الاستبيان لأجل الوقوف على خصوصيات الدورة. وفي تلك المرحلة، تتاح للمكاتب الفرصة للإشارة إلى المخاطر والضوابط الجديدة التي يمكن إدراجها في الاستبيان. وللمكاتب الإقليمية أيضاً دور توثيقه في تحليل ومناقشة نتائج استبيانات الرقابة الداخلية للمفوضية، فضلاً عن الإجراءات العلاجية التي يمكن أن تتخذها المنطقة استجابة لذلك.
(الفقرة 126 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022)	
2022/152 - يوصي المجلس بأن تؤمن المفوضية جميع حقوق الدخول إلى نظامها الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية، مع مراعاة الفصل بين الواجبات والتغييرات في مناصب الموظفين.	وستواصل المفوضية استكشاف الخطوات اللازمة لزيادة إشراك المكاتب في استعراض وإقرار التقديرات الأولية التي تضعها المكاتب القطرية في منطقتها.
(الفقرة 152 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022)	
	ستوسع المفوضية نطاق المكافئ المستقبلي لخطة تفويض السلطة الجاري تنفيذها كي تشمل جميع الأدوار التي تستخدمها المفوضية بنشاط في النظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية، وستضع إجراءات لتبني الأدوار المتضاربة والحوول دونها. وستنظر المفوضية أيضاً في إدراج ضوابط دخول مختلفة في النظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية.

التوصيات

(تقرير مراجعة الحسابات لسنة/رقم الفقرة)

إجراءات تنفيذ التوصيات

باء - إدارة المخاطر

- 201/2022 - يوصي المجلس بأن تكفل المفوضية مزيداً من الاتساق في طريقة استعراض المخاطر وإمكانية تصعيدها على مستوى المكاتب الإقليمية، وإعادة تقييم مستوى الرصد اللازم للمكاتب الأقل أهمية. (الفقرة 201 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022)
- 212/2022 - يوصي المجلس بأن تعتمد المفوضية، استكمالاً لإصدار بيان تقبل المخاطر المؤسسية، منهجية متسقة لتحديد مدى قدرتها داخلياً على تحمل المخاطر التشغيلية في الميدان. (الفقرة 212 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022)
- استجابة لهذه التوصيات، ستضع المفوضية توجيهات لضمان تصعيد المخاطر باتساق وفعالية أكبر، فضلاً عن توجيهات بشأن التعامل مع مخاطر أقل خطورة، وستشرع في إنفاذها.
- بالإضافة إلى وضع بيان عن تقبل الشركات للمخاطر، ستجرب المفوضية مع عينة من العمليات القطرية تحديد مدى تحمل المخاطر بالنسبة لبعض المقاييس الرئيسية ومستوى العمليات. واستناداً إلى هذه المشاريع التجريبية، ستضع المفوضية منهجية متسقة لكي تحدد داخلياً مدى تحمل المخاطر التشغيلية، يمكن تعميمها على نطاق أوسع.

جيم - المشتريات

- 267/2022 - يوصي المجلس بأن تراجع المنظمة إطار المشتريات لعام 2021 وذلك لتخفيض عتبة الالتماس الرسمية بغية ضمان الرصد والإشراف الفعالين فيما يخص إجراءات الشراء، ومن خلال معالجة الثغرات الرئيسية، لا سيما من حيث التخطيط والتدريب ومؤهلات الموظفين. (الفقرة 267 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022)
- 297/2022 - يوصي المجلس بأن تعزز المفوضية القيادة الاستراتيجية بشأن المشتريات على أعلى مستوى وبأن تخصص أنشطة الشراء التي يتعين تنفيذها على مستوى العمليات القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر بأكثر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية. (الفقرة 297 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022)
- 315/2022 - يوصي المجلس بأن تحدد المفوضية وتنفذ تخطيطاً مرتّب الأولويات للطلب والعرض خاصاً بكل كيان، وبأن تحدد أدوات وآليات إضافية لرصد المشتريات على مدار العام. (الفقرة 315 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022)
- 369/2022 - يوصي المجلس بأن تعزز المفوضية دور "خط الدفاع" الثاني بشأن الضوابط الداخلية الرئيسية لعمليات الشراء، حتى على المستوى الإقليمي. (الفقرة 369 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022)
- أعدت المفوضية النظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية، بحيث يتمكن مدير فئة من الفئات أو المشتري من تقييم خيارات توريد بديلة، من بينها التوريد من المخزون الموجود. ويتضمن أيضاً فحوصات وتبويضات إضافية من قبيل تدابير تحسين المخزون الموجود أو الجاري إعداده.
- أدخلت المفوضية للتو نموذجاً جديداً لتشغيل الإمدادات. والغاية من هذا الإطار الجديد هي تعزيز أفرقة المشتريات في المكاتب الإقليمية، وإسناد المسؤولية إليها عن عمليات الشراء المحلية المعقدة، التي كانت تضطلع بها في الماضي الأفرقة القطرية. كما سيتم التعامل مع المشتريات الدولية من خلال خدمة عالمية معززة. ويدعم هذا الإطار النظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية الذي تعتمزم المفوضية تنفيذه في أيلول/سبتمبر 2023. وتنتظر المفوضية أيضاً في استعراض معايير اختيار الطريقة الأنسب للشراء.
- ليس لدى المفوضية دليل على أن عتبات مشترياتها أعلى مما يجب، ولكنها ستجري استعراضاً معمقاً آخر يستند إلى تحليل البيانات المتعلقة بجميع العمليات، يكمله استعراض لعتبة من إجراءات الشراء بقيم أعلى من العتبة وأخرى أدنى منها في عمليات مختارة. وستساعد هذه المراجعات في تقييم تجربة العمل بالعتبة الحالية.
- وتتفح المفوضية أيضاً سياساتها وتعليماتها الإدارية المتعلقة بالمشتريات بهدف تعزيز التوجيهات المتعلقة بتخطيط المشتريات والتدريب والمؤهلات المطلوب توفرها في موظفي المشتريات.
- اضطلعت المفوضية بالفعل بتتقيق نموذجها التشغيلي للإمدادات الذي يجري تنفيذه حالياً. ويهدف هذا الإطار الجديد إلى تعزيز القيادة في مجال المشتريات، وإلى تحديد المسؤوليات على مستوى العمليات القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر بمزيد من الوضوح، وإلى تعزيز القدرة على الشراء على جميع المستويات، وعلى مستوى المكاتب الإقليمية بالتحديد.
- يتوخى نموذج تشغيل الإمدادات الذي تنفذه المفوضية اضطلاع أفرقة الإمدادات في المكاتب الإقليمية بدور أقوى في تنسيق التخطيط السنوي للمشتريات وتوحيدها على الصعيد الإقليمي. وستستعرض دائرة إدارة الإمدادات في المقر أي جزء من خطة الشراء الموحدة الإجمالية ينبغي توريده دولياً (أي عن طريق دائرة إدارة الإمدادات)، مقارنة بما يجب شراؤه محلياً (من خلال أفرقة الإمدادات المحلية أو الإقليمية).

التوصيات

(تقرير مراجعة الحسابات لسنة/رقم الفقرة)

إجراءات تنفيذ التوصيات

2022/410 - يوصي المجلس بأن تجري المفوضية بانتظام استعراضاً لأكثر حالات عدم الامتثال شيوعاً في المشتريات التي تحددها السلطة المختصة بمراجعة المشتريات، وبأن تتخذ التدابير المناسبة لمعالجة الأسباب الجذرية وراء مواطن الضعف هذه، من أجل تحسين الإشراف على عمليات الشراء على جميع المستويات.	استعرضت المفوضية وحللت بالفعل حالات عدم الامتثال المتعلقة بأنشطة الشراء بطرائق عدة. وستستعرض المفوضية كيفية المضي في تحسين تحليل السبب الجذري هذا، بأن تجري مثلاً عمليات تحقق إضافية على عينات من أنشطة الشراء.
--	---

(الفقرة 410 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2022)

ثانياً - التوصيات الرئيسية المتعلقة من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2021

ألف - مبادرات الإصلاح

27/2021 - يوصي المجلس المفوضية بمتابعة أثر الإصلاح المتعلق باعتماد اللامركزية والهيكلية الإقليمية وتكاليفه بالانتهاء من إجراء تقييم شامل لتبين ما إذا كانت النتائج بشأن اللامركزية والهيكلية الإقليمية المتوخاة في القرارات الإطارية لعام 2019 قد تحققت.	ضُمن تقييم شامل لإصلاح اعتماد اللامركزية والهيكلية الإقليمية في برنامج عمل مكتب التقييم لدى المفوضية للفترة 2023-2024.
37/2021 - يوصي المجلس بأن تلخص المفوضية الوثائق الموجودة في إطار مساهلة رسمي موحد يحدد الأدوار والصلاحيات والمسؤوليات في المنظمة بطريقة إلزامية وبأن يشمل ذلك التسلسل الإداري والصلاحيات.	نقحت المفوضية الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات فيما يخص المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والشعب في المقر. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، استُخلص العديد من الدروس التي أُدرجت في هذه الإصدارات الأخيرة وأعاد المفوض السامي إصدارها في كانون الأول/ديسمبر 2022. وتتضمن الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات المحدثة محتوى جديداً في مجالات العمل الرئيسية من جمله التأهب لحالات الطوارئ والعمل المناخي والاستجابة للنازحين داخلياً والحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين ومن التحرش الجنسي؛ وإدارة الأمن والاتصالات وتعبئة الموارد وإدارة البيانات والتقييم والضوابط وإدارة المخاطر والإشراف.

(الفقرة 27 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2021)

2021/74 - يوصي المجلس بأن تعيد المفوضية تشكيل توجيهاتها الإدارية القائمة على النتائج بحيث تضمن إعادة التوجيه المعتمدة للتخطيط الاستراتيجي وبأن تركز على التحول المطلوب إحداثه في العقلية نحو القيمة المضافة المراد تحقيقها من النهج الجديد والتخطيط متعدد السنوات والتنفيذ العملي لبرنامج كومباس.	على مدى السنتين الماضيتين، نقحت المفوضية ووحدت جميع توجيهاتها وسياساتها المتعلقة بالادارة والبرمجة القائمة على النتائج بحيث تتماشى تماماً مع نهجها في التخطيط الاستراتيجي المتعدد السنوات ومع التحول الذي أحدثه نظام كومباس، وهو نظام التخطيط والميزنة والرصد الذي تستخدمه المنظمة. وسيصدر في عام 2023 دليل شعبة التخطيط الاستراتيجي والنتائج المتعلقة بالبرنامج الجديد وسياساتها وإجراءاتها فيما يتعلق بإدارة البرامج والموارد. وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع استراتيجية لتنمية القدرات بهدف تقديم مزيد من الدعم للعمليات القطرية تعزيزاً لنوعية خططها، بما في ذلك تعزيز التدريب. واستجابة للطلب على التدريب لأجل تحسين نوعية التخطيط الاستراتيجي، أوفدت شعبة التخطيط الاستراتيجي والنتائج عدداً من البعثات إلى العمليات والمكاتب لأجل زيادة تدريب المدربين والبدء في تعميمه في سياق عمليات التخطيط الاستراتيجي الجارية التي ستصب في استراتيجية تنمية القدرات. وعلاوة على ذلك، يستمر نشر موظفين متفرغين لبناء القدرات في جميع المكاتب الإقليمية منذ أوائل عام 2021 بموازاة هذه العملية.
---	--

(الفقرة 74 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2021)

2021/85 - يوصي المجلس بأن تستكمل المفوضية أداة كومباس بوظائف إعداد تقارير محسنة حسب احتياجات المستخدمين المحددة.	تتكف المفوضية على تطوير وظائف إعداد التقارير، ومن ضمنها أداة لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال، التي ستتيح تحليل بيانات كومباس العالمية والمفصلة، فضلاً عن إعداد تقارير حسب الطلب لتلبية احتياجات محددة. ومعظم محتوى كومباس موجود الآن على بوابة البيانات، والتي يمكن لموظفي المفوضية الدخول إليها، ومن المتوقع الانتهاء من التقارير القليلة المتبقية بحلول نهاية عام 2023.
--	--

(الفقرة 85 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2021)

التوصيات

(تقرير مراجعة الحسابات لسنة/رقم الفقرة)

إجراءات تنفيذ التوصيات

باء - الميزانية والشؤون المالية

- 2021/286 - يوصي المجلس بأن تحدّث المفوضية استراتيجيتها ومبادئها التوجيهية المتعلقة بإدارة المخاطر المالية، وبأن تجري تحديثات بانتظام، وبأن تبين في المبادئ التوجيهية كيف تقمّ المفوضية بمخاطر الائتمان والسيولة والسوق وكيف تراقبها وتخفف من حدتها (لا سيما مخاطر العملة والفائدة) على مستوى الأفراد وعلى مستوى المحفظة. (الفقرة 286 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2021)
- 2021/294 - يوصي المجلس بأن تصمم المفوضية مؤشرات أداء آلية رئيسية إضافية يمكن حسابها بموضوعية استناداً إلى البيانات المسجلة في النظام الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية والمكبلة للمعلومات المستخدمة في إعداد بيان الرقابة الداخلية. (الفقرة 294 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2021)
- كجزء من النظام السحابي لتخطيط الموارد المؤسسية، ستحدد المفوضية مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة التي يمكن استخلاصها من النظام المقبل بغرض استخدامها في تقييم أداء الضوابط المختلفة. وستستخدم هذه المؤشرات لأجل استكمال المعلومات التي جُمعت من استبيان الرقابة الداخلية المعتمد ذاتياً، في إطار عملية إعداد بيان الرقابة الداخلية. وبمجرد إطلاق النظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية، سينقّح تصميم المؤشرات الآلية التي يمكن استخراجها من النظام واختبارها عملياً، في سياق إعداد استبيان الرقابة الداخلية لعام 2023.

جيم - تنفيذ إدارة الشراكات

- 2021/318 - يوصي المجلس بأن تعزز المفوضية الصلة بين استعراض الأداء والإفراج عن دفعات الأقساط الإضافية، وبأن تمكّن من توثيق الاستعراض في الحل البرنامجي المقبل. (الفقرة 318 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2021)
- لا تنفك المفوضية تحسّن الصلة بين استعراض الأداء والتحقق المالي مما يؤدي إلى تقديم طلبات للحصول على أقساط جديدة. والمراد هو أن تكون عملية طلب الأقساط مؤتمتة ضمن منصة حلول إعداد التقارير عن المشروع والإشراف عليه ورصده، والتي من المتوقع أن يبدأ العمل بها في الربع الثالث من عام 2023. وستسهم هذه الأتمتة في تعزيز إدارة الشراكات في هذا المجال بشكل كبير.

دال - إدارة الموارد البشرية

- 2021/395 - يكرر المجلس توصيته بأن تضع المفوضية استراتيجية شاملة لأغراض تخطيط القوة العاملة (A/76/5/Add.6، الفصل الثاني، الفقرة 288) ويشدد على أنه ينبغي أن يحدّد إطار الاستراتيجية كيفية تقييم الاتجاهات. (الفقرة 395 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2021)
- 2021/405 - يوصي المجلس بأن تدرس المفوضية ما إذا كانت ستضع عينة من مؤشرات الأداء التي يمكن استخدامها لأغراض الرصد وتكييفها مع احتياجات كل عملية من الموظفين. (الفقرة 405 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2021)
- زيادة في تطوير نهج تخطيط القوة العاملة في المفوضية وفي الاستفادة من قدرات وخيارات نظام الموارد البشرية الجديد، شرعت شعبة الموارد البشرية في صياغة استراتيجية وإطار شاملين لتخطيط القوة العاملة في المفوضية.
- وضعت المفوضية قائمة بمؤشرات ومقاييس الأداء الرئيسية التي يمكن استخدامها لرصد خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية. سيتم إدراج القائمة في دليل المفوضية لتخطيط القوة العاملة، والذي سيصدر في الربع الثالث من عام 2023.

ثالثاً - التوصيات الرئيسية المتعلقة من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2020

ألف - تنفيذ إدارة الشراكات

- 2020/231 - يوصي المجلس بأن تدمج المفوضية وتستكمل المواد التوجيهية المتعلقة بتنفيذ عمليات إدارة الشراكات في مستودع شامل واحد ينبغي أن يتضمن أيضاً الأنظمة التي وُضعت استجابةً للتوصيات السابقة الصادرة عن مراجعي الحسابات. (الفقرة 231 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2020)
- تعمل المفوضية على توحيد وتنقيح موادها التوجيهية المتعلقة بجميع العمليات ذات الصلة بإدارة الشراكات الممولة. ومع ذلك، ونظراً لتنفيذ الأنظمة السحابية الجديدة في إطار برنامج تحويل الأعمال، الذي لا يزال جارياً، تأجل إطلاق دليل البرنامج الجديد وإجراءات إدارة الشراكة إلى الربع الأخير من عام 2023 بهدف إتاحة النطاق أفضل لتلك العناصر بعينها التي تُستمد من إطلاق أنظمة جديدة.

التوصيات

(تقرير مراجعة الحسابات لسنة/رقم الفقرة)

إجراءات تنفيذ التوصيات

باء - إدارة الموارد البشرية

2020/279 - يوصي المجلس بأن تواصل المفوضية تحسين استخدام تحليلات البيانات المعززة لأجل وضع تقارير لوحات المتابعة الإضافية ولأجل تسهيل تحليل تخطيط الموارد البشرية. ولذلك، ينبغي للمفوضية أن تعرف المؤشرات الرئيسية. فمن شأن ذلك أن يتيح وضع معايير مرجعية للقوة العاملة فيما بين العمليات وأن يعزز معرفة ما إذا كانت المجموعات الوظيفية المختلفة للعملية مزودة بعدد كاف من الموظفين مقارنة بالعمليات الأخرى.

(الفقرة 279 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2020)

جيم - إدارة الأسطول العالمي

2020/312 - يوصي المجلس بأن تتعاون المفوضية مع المزود بخدمة FleetWave على تحسين أداة FleetWave تجنباً لتسجيل البيانات بشكل خاطئ ولزيادة إمكانية استخدامها.

(الفقرة 312 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2020)

عززت المفوضية وظيفة إدخال البيانات عن طريق إدراج آلية تلقائية لمراقبة البيانات تحدد بارامترات مجموعات البيانات المختلفة وتنبه إلى أي قيود خارج النطاق المتوقع لأجل إتاحة التصحيح عند نقطة الدخول. وقد أتاح تغيير نظام تخطيط الموارد المؤسسية للمفوضية إلى نظام سحابي جديد فرصة لتعزيز التكامل بين نظام FleetWave والنظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية. وسيتم الانتقال من الأداة الحالية إلى النظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية على عدة مراحل؛ وستُنسخ وظائف الواجهة الحالية في النظام السحابي لتخطيط الموارد المؤسسية خلال عام 2023 ومن المتوقع تنفيذ عمليات التكامل الإضافية خلال الربع الأول من عام 2024.

رابعاً - التوصيات الرئيسية المعلقة من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019

ألف - النتائج المتعلقة بالشؤون المالية

2019/88 - يوصي المجلس بأن تستكشف المفوضية خيار عملية تفويض السلطة إلكترونياً على نحو يجعله متكامل مع النظام. ويجب أن تشمل العملية جميع وحدات تخطيط الموارد المؤسسية وأن تضمن فحصاً شاملاً للتعارض عبر بنية تخطيط الموارد المؤسسية بأكملها.

(الفقرة 88 من تقرير مراجعة الحسابات لعام 2019)

تعتمد المفوضية على الوحدات المتاحة في النظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية المكثف لضوابط الدخول وضوابط المعاملات لأجل إدراج مختلف العمليات الآلية لتفويض السلطة في التصميم. وستوسع المفوضية نطاق المكافئ المستقبلي لخطة تفويض السلطة الجاري تنفيذها بحيث تشمل جميع الأدوار التي تستخدمها المفوضية بنشاط في النظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية، وستضع إجراءات لتبني الأدوار المتضاربة والحوول دونها. وستتظر المفوضية أيضاً في إدراج ضوابط دخول مختلفة في النظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية. وقد أعيد النظر في التاريخ المحدد لتنفيذ هذه التوصية لكي يتماشى مع التاريخ المتوقع لبدء العمل بالنظام السحابي الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية.

باء - نشر نظام جديد لإدارة حالات التسجيل وحماية البيانات

2019/343 - يوصي المجلس بأن يؤكد ممثلو العمليات القطرية للمكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي وقف تشغيل proGres v3 بواسطة توقيعاتهم.

(الفقرة 343 من تقرير التدقيق لعام 2019)

تعكف المفوضية على وضع أمر إداري سيكون أكثر شمولاً للجوانب السياسية والإجرائية المتعلقة بتسجيل السكان والنظام الإيكولوجي لإدارة الهوية (PRIMES). وبعد ترحيل نظام proGres v4 لدى المفوضية بنجاح إلى السحابة في نيسان/أبريل 2023، أُجري تقييم شامل يهدف إلى توسيع نطاق التعليمات الإدارية المقترحة لأجل شمول نظام proGres v4 نفسه. ولا يزال تنفيذ هذه التوصية جارياً.